في كلمته خلال ندوة نظمتها اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة

الشارخ : إنشاء ديوان حقوق الإنسان بلورة لقناعة الحكومة بأهميتها

■ صبار : التجربة المغربية في هذا المجال تعد «الأعرق والأقدم» على المستويين العربي والإسلامي

■ زمان : هناك اعتراف من المجتمع الدولي بالمؤسسات الوطنية الكويتية كآليات أساسية لضمان احترام التطبيق

الشارخ يلقي كلمته

..والدكتور عبدالسلام احمد متحدثا

جانب من الحضور

اكد مدير معهد (سعود الناصر) الدبلوماسي السفير عبدالعزيز الشارخ ان إنشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان هو بلورة لقناعة حكومة دولة الكويت بأهمية حقوق الانسان بما ينسجم مع السياسة الخارجية "المنضبطة والمسؤولة" للبلاد.

جاء ذلك في كلمة الشارخ خلال ندوة نظمتها اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة في وزارة الخارجية بعنوان (دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان-إنشاء دولة الكويت للديوان الوطني لحقوق الإنسان) امس في مقر المعهد.

واشار الشارخ الى اشادة بعض المنظمات الدولية بالتقدم الذي احرزته الكويت مؤخرا في هذا الصدد لاسيما ما يتعلق بالعمالة المنزلية

مؤكدا ان هذا مجرد مؤشر من مؤشرات التقدم التي احرزتها الكويت في مجال رعاية حقوق الانسان.

وعبر عن سعادته باستضافة المعهد لمثل هذه الندوات والفعاليات التي تسير في الاتجاه العام للسياسة الخارجية الكويتية واصفا اياها "بالسياسة المنضبطة والمسؤولة التي تعي ما يحدث من حولها في الساحة الدولية وتسعى للتفاعل معه".

كما اعرب الشارخ عن امله بان يتمكن المشاركون في الندوة من القاء مزيد من الضوء على قضية حقوق الانسان والتي اصبحت شديدة الاهمية والمركزية على صعيد العلاقات الدولية وان تساهم هذه الندوة بالارتقاء بوعي المواطن حول اهمية موضوع حقوق الانسان وحجمها بالنسبة للعلاقات الدولية.

من جهته قال مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة والتنسيق ناصر الصبيح في كلمة ناب عنه فيها نائب رئيس اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرامج عمل الحكومة المستشار حسن زمان ان هذه الندوة تأتي في اطار تبني وزارة الخارجية مشروعا تنمويا يهدف الى تعزيز جهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان.

واعتبر هذا اللقاء امتدادا مثمرا وبناء ما بين الخارجية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والذي يصب في اطار الحرص المشترك في تعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات في هذا المجال انطلاقا من ايمان الكويت الراسخ بان التمتع الحقيقي والفعال بحقوق الانسان يستدعي تاسيس بنى تحتية وطنية لحمايتها وتعزيزها.

ولفت الى ان تزايد انشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان يعد تطورا كبيرا في هذا المجال لاسيما ان تلك المؤسسات تعد بمثابة الروابط العملية ما بين المعايير الدولية وتطبيقها الملموس وجسرا ما بين النظرية والممارسة.

واشار الى اعتراف المجتمع الدولي بالمؤسسات الوطنية الكويتية لحقوق الانسان كاليات اساسية لضمان احترام التطبيق لمعايير حقوق الانسان على الصعيد الوطني نظرا لمكانتها ودورها المركزي في نظام الحماية الوطني.

واوضح ان المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان اضحت شريكا استراتيجيا في العمل الذي يقوم به مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان والميات الامم المتحدة ذات الصلة.

واضاف ان ما يجري في المنطقة من تحولات هامة يفرض ضرورة مناقشة التحديات الانية والتي تواجه عمل المنظمات الحقوقية بما يحتم تحديد سياسات واستراتيجيات تمكن المؤسسات الوطنية من النهوض بدورها الذي يتمحور نحو تعزيز المزيد من الحقوق وتوفير المزيد من الحماية.

وبين ان دولة الكويت وفي سياق مراجعتها الدورية الشاملة الاولى قد تقدمت بثمانية تعهدات طوعية من بينها إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان اذ اعتمد مجلس الامة من منطلق الحرص على الوفاء بتلك التعهدات القانون رقم 76 لسنة 2015 بشان انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان واعتباره جهازا وطنيا يعنى بحقوق وحريات ودعم الانسان على الصعيدين الوطني والدولي.

من جانبه ذكر الممثل الاقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان في الامم المتحدة الدكتور عبدالسلام سيد احمد في كلمته ان الامم المتحدة تولي موضوع حقوق الانسان اهمية بالغة باعتباره احد الركائز الاساسية للمنظمة الاممية وتطلب من الدول انشاء البات لصون هذه الحقوق.

واضاف ان العديد من البلدان انشات مؤسسات وطنية معنية بحقوق الانسان تشترك في غاية واحدة هي حماية وتعزيز حقوق الانسان على الصعيد الوطني ومراقبة الاداء الحكومي في هذا الصدد مؤكدا دعم المفوضية لانشاء مثل هذه المؤسسات الوطنية ودعم قدراتها.

واوضح ان المكتب الاقليمي للمفوضية والذي يختص بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قام بالعديد من المبادرات في المنطقة العربية تحديدا لدعم هذه المؤسسات ومنها التعليق على قوانين انشاء هذه المؤسسات في قطر والبحرين ولبنان واليمن والكويت وعمان مشيرا الى ان بعض هذه البلدان انشات المؤسسات والبعض الاخر قيد الانشاء. وافاد بان المفوضية تبنت برامج لرفع قدرات اعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الانسان حيث اقامت دورات تدريبية في بعض الدول العربية علاوة على لقاءات مع المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب. وافاد بان المفوضية قدمت المشورة الفنية فيما يتعلق بمشروع قانون انشاء دولة الكويت للديوان الوطني لحقوق الانسان والذي اقره مجلس الامة معربا عن ترحيب المفوضية باقرار مجلس الامة لهذا القانون.

بدوره قال الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب الدكتور محمد صبار في كلمته ان استحداث الديوان الوطني لحقوق الانسان في دولة الكويت سيشكل اضافة كمية ونوعية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان على مستوى العالم العربي.

واضاف صبار ان التجربة المغربية في هذا المجال تعد "الاعرق والاقدم" على المستويين العربي والاسلامي مشددا على وجوب استهداف تلك المؤسسات الوطنية الى تعزيز وحماية حقوق الانسان وتوجيه عناية خاصة الى الفئات "ذات الوضع الهش" كالاطفال والنساء وذوي الاعاقة والمسنين.

واوضح ان المؤسسة يجب ان يكون منصوص عليها اما بنص دستوري او بنص تشريعي على تحديد الهيكل التنظيمي وتشكيل المؤسسة الوطنية واختصاصاتها ووظائفها وادوارها اضافة الى وضع قانوني يضمن استقرار المؤسسة ومكانها ومصداقيتها.

وبين ان المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان "ليست جزءا من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ولا تنتمي الى المجتمع المدني بل هيئة استشارية مستقلة عن الدولة واجهزتها المتنوعة تختص بتعزيز وحماية حقوق الانسان". من جهته اكد رئيس الفريق المعني بتعزيز جهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان المنبثق عن لجنة متابعة وتنفيذ الخطة الخمسية وبرنامج عمل الحكومة المستشار طلال خالد المطيري في كلمته حرص دولة الكويت على مبادئ حقوق الانسان وهو ما تضمنه دستور البلاد. وافاد المستشار المطيري بان دستور دولة الكويت تناول في الباب الثالث (باب الحقوق الواجبات) عددا من المواد المقاربة لما شمله الاعلان العالمي لحقوق الانسان. واشار الى ان الكويت تعهدت في مجلس حقوق الانسان عام 2010 بانشاء مؤسسة وطنية لحقوق الانسان وهو ما يتسق مع مسيرة الدولة ونهجها بالعمل وفق مبادئ وقيم حقوق الانسان

أعلن أن الدراسة ستنطلق خلال العام المقبل

التركيت : الانتهاء من أعمال الدراسة والتصميم لمشروع أكاديمية الكويت لعلوم الإطفاء

جانب من المؤتمر

الحضور الإعلامي

كتب محمود اللافي

اعلن نائب المدير العام لشؤون قطاع تنمية الموارد البشرية في الإدارة العامة للإطفاء مدير مشروع الأكاديمية اللواء مهندس خالد التركيت عن الإنتهاء من أعمال الدراسة والتصميم لمشروع اكاديمية الكويت لعلوم الإطفاء

مشيرا إلى أنها الدراسة ستنطلق خلال العام المقبل وأنها لن تكتفي بتقديم الدراسة للإطفائيون وإنما سيسمح لخريجي الثانوية العامة بالإلتحاق بها مجانا.

وأضاف اللواء التركيت خلال المؤتمر الصحفي للاعلان عن مؤتمر ومعرض الإطفاء و السلامة الدولي الرابع صباح امس بفندق الريجنسي والذي سيعقد من تاريخ 1 إلى 3 مارس المقبل تحت رعاية كريمة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وبشعار افضل التجارب لمستقبل امن ان من يتخرج من الأكاديمية سيحصل على شهادة البكالوريوس في علوم الإطفاء وهندسة الإطفاء.

وأكد اللواء التركيت أنه ليس من الضرورة أن يعمل كل الخريجين في الإدارة العامة للإطفاء وإنما بامكانه أن يلتحق بالعمل بوزارات الدولة أو بالقطاع الخاص

مبينا انه إذا كان الخريج لديه الرغبة بالإلتحاق بالإدارة العامة للإطفاء سوف يأخذ دورة تدريبية ميدانية وذلك لأن الدارسة بالأكاديمية نظرية.

وقال اللواء التركيت أن الكادر الذي يدرس بعلوم الإطفاء كادر اكاديمي متخصص على مستوى عالي ومؤهل لتدريس علوم الإطفاء وهندسة الإطفاء

موضحا أن فترة الإنتهاء من إنشاء مبنى الأكاديمية ستكون من 3 إلى 4 سنوات وبمساحة 240 الف متر مربع.

وذكر اللواء التركيت أن الإدارة العامة للإطفاء تهدف من خلال إقامة هذا المؤتمر والمعرض إلى المساهمة الفعالة في دعم التنمية البشرية والمجتمعية من خلال إستعراض أفضل التجارب والممارسات في مجال التعليم والتدريب خاصة فيما يتعلق منها بعلوم الإطفاء ومناهجه المتطورة لأجل بناء إستراتيجية عمل ملائمة وفق المعايير العالمية التي تعمل على خلق قيادات ذات رؤية ثاقبة تكفل تحقيق اهداف الإدارة من خلال تدعيمها بثقافة مميزة لبيئة مهنية قادرة على تعظيم الفائدة المرجوة على نحو يؤدي إلى زيادة الوعي والثقافة المجتمعية خدمة للوطن والمواطن.

وتابع اللواء التركيت أن الإدارة العامة للإطفاء قد إنتهت من أعمال دراسة وتطوير مناهجها وخطتها التعليمية والتدريبية والمتضمن رفع مستوى مركزها التدريبي ليصبح أكاديمية معتمدة متخصصة في مجال علوم الإطفاء مع ما يستلزم ذلك من تعديل في التشريعات و تطوير في المباني لخدمة هذا الهدف التنموي في أهم مجالات التنمية البشرية والمجتمعية.

وبين اللواء التركيت أن المؤتمر سيتضمن ثلاث محاور رئيسية وهي كالآتي : مفاهيم نحو تحقيق الأمن والسلامة وأهمية التعليم الأكاديمي لرجال الاطفاء واستثمار الموارد البشرية

كما سيتضمن المؤتمر معرض خاص للتعليم والتدريب وستقوم الشركات والجامعات ومراكز التدريب بعرض مناهجها التدريبية والدورات الخاصة بخدمات الإطفاء والإنقاذ بالمواضيع التالية وهم تصميم وتطوير هيكلة أكاديمية الإطفاء،ومناهج علوم الإطفاء ومعايير التدريب المعتمدة دوليا وأساليب التدريب والتكتيكات والتقنيات والتدريس في الفصول الدراسية والوسائل التعليمية ومعدات التدريب على مكافحة الحريق والسلامة والصحة وطرق النجاة،إضافة إلى التدريب على أنظمة الاتصالات وإدارة العمليات.

وأشار اللواء التركيت أنه سيكون بالمؤتمر 20 ورشة عمل وسنستفيد من تجارب اكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية وكلية متخصصة بعلوم الإطفاء من دولة قطر وكذلك كلية متخصصة بالإطفاء من الأردن.

من جهته قال مدير إدارة نظم المعلومات في الإدارة العامة للإطفاء العقيد محمد القحطاني أن الإدارة العامة للإطفاء استعدت لأنعقاد المؤتمر من خلال تدشين موقع للاستقبال والتواصل مع الشركات الراغبة بالمشاركة

موضحا أن إجمالي الشركات التي ستشارك 10 محلية و3 خليجية و13 أوروبية من المانيا ومالطا وهولندا.

لوقوف إحدى مركباتها على المسطحات الخضراء

إحالة شركة زراعية إلى النيابة العامة

الركبة تصف على المسطحات الخضراء

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني أن إدارة شرطة البيئة التابعة لقطاع الامن العام رصدت احدى المركبات التابعة لاحدى الشركات الزراعية متوقفة على المسطحات الخضراء خلف مطار الكويت الدولي مما يعتبر مخالفا لقانون البيئة

حيث تسبب ذلك في اتلاف تلك المزروعات ووفقا للمادة (41) التي تنص على (يحذر مباشرة الرعي او استغلال الأراضي في الزراعات المروية او اي نشاط اخر من شانه ان يضر بكمية او نوعية الغطاء النباتي في اي منطقة مما يؤدى الي التصحر او تدهور البيئة البرية.

كما يحذر اتلاف المزروعات والنباتات والأشجار وقطف الازهار في الميادين والشوارع والمرافق العامة او اقتلاع الأشجار والنباتات البرية في الأراضي العامة .

ويستثنى من ذلك ماتحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون لدواعي التنمية وفي كل الأحوال يتم الالتزام بتعويض مائم اقتلاعه من المسطحات الخضراء والأشجار).

هذا وقد قامت إدارة شرطة البيئه بإحالة المخالفة للنيابة العامة استنادا لأحكام المواد (33) و (171) من قانون حماية البيئة رقم 42/2014 المعدل 99/2015.

وتؤكد شرطة البيئة استمرار حملاتها لردع المخالفين وتحويلهم إلى الجهات المختصة من اجل الحفاظ على البيئة وحمياتها من أي اعتداءات أو أعمال قد تضر بها.

وجدير بالذكر ان عقوبة مخالفة قانون البيئة قد تصل بالمخالف إلى الابعاد الإداري عن البلاد.